

# الأثار الاقتصادية للضرائب في العراق

للمدة 1971 - 2005

من وجهة نظر احصائية

بحث مقدم الى

المؤتمر العلمي الضريبي لوزارة المالية

اعداد

ناجحة عباس علي  
الهيئة العامة للضرائب

&

فاطمة عبد جواد  
الهيئة العامة للضرائب

2006 م

بغداد / 1427 هـ

## المحتويات

الصفحة	الموضوع
	المقدمة
2 - 1	الإطار العام للبحث
8 - 3	الفصل الاول : المفاهيم الضريبية والاقتصادية
5 - 3	المبحث الاول: شرح أساسيات المفاهيم الضريبية
3	الإطار العام للنظام الضريبي
3	مفهوم الضريبة
3	أهداف الضريبة
4	قواعد الضريبة
4	أنواع الضرائب
5	مواصفات خصائص النظام الضريبي في العراق
8 - 6	المبحث الثاني : شرح أساسيات المفاهيم الاقتصادية
6	الدخل القومي
6	الناتج المحلي الاجمالي
6	تعريف التضخم
6	تعريف الاستثمار
7	التضخم النقدي
8	الاستهلاك الخاص
19 - 9	الفصل الثاني : ملامح الاقتصاد العراقي خلال المدة (1971 - 2005)
12 - 9	المبحث الاول : ملامح الاقتصاد العراقي خلال المدة (1971 - 1980)
15 - 13	المبحث الثاني: ملامح الاقتصاد العراقي خلال المدة (1981 - 1990)
18 - 16	المبحث الثالث: ملامح الاقتصاد العراقي خلال المدة (1991 - 2005)
19	مقارنة الفترات الثلاث ( 1971 - 2005 )
27 - 19	الفصل الثالث: الآثار الاقتصادية للضرائب
26 - 20	المبحث الاول : تحليل الآثار الاقتصادية إحصائياً"
23 - 21	1. اختبار العلاقة بين العلاقة بين الضرائب بنوعيتها والاستهلاك الخاص والادخار
24 - 23	2. اختبار العلاقة بين العلاقة بين الضرائب بنوعيتها والإنتاج
25 - 24	3. اختبارا لعلاقة بين العلاقة بين الضرائب بنوعيتها والرقم القياسي لأسعار المستهلك
30 - 27	الاستنتاجات والتوصيات والملاحق
27	الاستنتاجات
28	التوصيات
29	المصادر
30	الملاحق

## الجدول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
1	جدول: يبين أهم المؤشرات الاقتصادية للعراق وقوة العلاقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة مع بقية المؤشرات للمدة ( 1980 - 1971 )	11
2	جدول:نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي ( الضغط الضريبي ) للمدة ( 1980 - 1971 )	12
3	جدول: يبين أهم المؤشرات الاقتصادية للعراق وقوة العلاقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة مع بقية المؤشرات للمدة ( 1990 - 1981 )	14
4	جدول:نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي ( الضغط الضريبي ) للمدة ( 1990 - 1981 )	15
5	جدول: يبين أهم المؤشرات الاقتصادية للعراق وقوة العلاقة بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة مع بقية المؤشرات للمدة ( 2005 - 1991 )	17
6	جدول:نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي ( الضغط الضريبي ) للمدة ( 2005 - 1991 )	18
7	جدول: يبين العلاقة بين الضرائب التي تمثل المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة مع معادلة الانحدار ولكل فترة ومعامل التحديد لهما	26

## المقدمة

ان للضرائب اثار على كافة نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وقد ازدادت أهمية هذه الآثار بأتساع دور الدولة وازدياد تدخلها و بتطور مفهوم المالية الحكومية او السياسة المالية ، ان اقتصاد العراق بطبيعتها يتميز بوفرة موارد الطبيعية والبشرية وهذا ما يميزه عن بقية اقتصاد الدول النامية و في نفس الوقت يعتمد في تمويل ميزانيته على مورد واحد فقط و بالدرجة الأولى هو النفط ، وهذا ما يطلق عليه بالاقتصاد الريعي الذي تتميز به أكثر الدول العربية وخاصة دول الخليج ، ولم يتجه العراق الى تطوير موارد الأخرى حتى يتميز باقتصاد حديث كما هو الحال في البلدان المتقدمة التي تعتبر الضرائب المورد الأساسي في اقتصادها . ان العراق لم يتبع الخطط الاقتصادية الصحيحة ، وما واجهه الاقتصاد في العراق من أزمت طيلة المدة ( 1971 - 2005 ) وقد ارتأينا دراسة موضوع الآثار الاقتصادية للضريبة من خلال تعزيز ذلك بمؤشرات إحصائية للوقوف على هذا التأثير بصورة علمية .

وقد تم الخوض في الآثار الاقتصادية للضريبة ودورها في المتغيرات الاقتصادية من تمويل الموازنة العامة ، والتضخم والاستهلاك والانتاج والتداول النقدي حيث ان هذه المتغيرات مؤثرة في الإيرادات الضريبية ، وتبرز أهمية الضرائب باعتبارها أداة من أدوات السياسة المالية والاقتصادية التي يمكن أن تستخدم في تمويل النفقات الحكومية ، عن طريق تعبئة الموارد المالية ، وتوجيهها نحو الاستثمارات المنتجة مما يؤدي الى السيطرة علنا لعجز في الموازنة العامة للدولة .

والله ولي التوفيق

## الاطار العام للبحث

### مشكلة البحث :

إن الظروف التي شهدتها العراق خلال السنوات المنصرمة قد أدت الى عدم استقرار الاقتصاد العراقي والخطورة المرتبطة بهذه الظاهرة وما نجم عنها من سوء في توزيع الدخل نتج عنه اتساع نطاق التفاوت في مستويات الدخل وقلة الموارد في تمويل الموازنة العامة، الأمر الذي يلقي على عاتق السياسة الضريبية مسؤوليات إضافية من اجل تفعيل مساهمتها في مواجهة التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمر بها العراق وتصحيح الاختلال والحد من التفاوت الاقتصادي كون الضريبة لها وزنا كبيرا في الاقتصاد، وان اقتصاد العراق الريعي يجعل الضريبة ذا تأثير محدود في الناتج المحلي الاجمالي حيث تشكل 95 % إيرادات نفطية وبقية النسبة هي رسوم وضرائب مباشرة وغير مباشرة .

### الهمية البحث :

لقد تزايد الاهتمام بدراسة الأهمية الضريبية في البلدان النامية ، بحيث استقطبت انتباه الكثير من المهتمين بالسياسة المالية والاقتصادية في البلدان المذكورة ، وتركز هذا الانتباه في العراق حول مشكلات الآثار الاقتصادية للضريبة وخاصة الاستثمار ، الإنتاج ، التضخم ، الاستهلاك ، التداول النقدي في ظل اقتصاد كان وما يزال عرضة للتقلبات الكبيرة وعدم الاستقرار وعليه تعد دراسة أهمية الضريبة ومعرفة آثارها في الاقتصاد العراقي الكلي أمرا في غاية الأهمية .حيث ان الاقتصاد تظهر متانته من خلال اهمية مؤشرات والعوامل المؤثرة به وكيفية توظيفها لخدمته ولهذا كان من الضروري دراسة أهم المؤشرات في الاقتصاد العراقي ودراسة تأثير الضريبة عليها، والتوصل الى دور الضريبة وتأثيرها على الاقتصاد العراقي ، معززة بمؤشرات اقتصادية ولفترات مهمة مر بها الاقتصاد العراقي لبيان التأثير عليه.

### هدف البحث :

يهدف البحث الى التعرف على حجم الآثار الاقتصادية للضريبة ودورها وأهميتها في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1971 - 2005) ، وبيان هذا التأثير سلبا أو إيجابا لوضع الحلول المستقبلية لجعل الضريبة تشكل نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي ، بالإضافة الى رسم سياسة ضريبة مرتكزة على اسس علمية وإحصائية لدعم الاقتصاد العراقي . كما يحاول البحث الإشارة إلى الظروف والمتغيرات المؤثرة في الإيرادات الضريبية خلال المدة المذكورة .

## فرضية البحث :

يفترض البحث بان ضعف دور الضريبة و محدودية آثارها الاقتصادية في ظل اقتصاد غير مستقر ومن خلال بعض المتغيرات الاقتصادية التي يزداد أثرها او يقل خلال مدة البحث هو نتيجة ضعف النظام الضريبي الذي انعكس على عدم استخدام تلك الأداة بشكل علمي ومدروس وبما يساهم وبشكل فعال في الاقتصاد العراقي منها تمويل الموازنة خلال المدة المعنية . و يقوم البحث على محاولة إثبات الفرضيات من خلال تحليل خط الانحدار الثنائي واستخراج قوة العلاقة بعد اختبار معنوية الميل الحدي للمعادلة باستخدام اختبار ( t ) ، وذلك للوصول الى تأثير الضرائب على الاستهلاك والانتاج والتضخم .

## حدود البحث :

تضمن البحث جانبين ، جانباً " نظرياً" وجانباً " تطبيقياً" . و شمل الجانب التطبيقي خلال المدة الزمنية ( 1970 - 2005 ) ، وفقاً للبيانات الإحصائية المتاحة عن الإيرادات الضريبية والمتغيرات الاقتصادية . وقد تم دراسة الآثار الاقتصادية الأربع خلال فترات هي ( 1971 - 1980 ) ، ( 1981 - 1990 ) ، ( 1991 - 2002 ) ، ( 2003 - 2005 ) .

## منهجية البحث :

أن منهجية البحث هو المنهج الاستقرائي الذي يستخدم بيانات فعلية تاريخية خلال المدة ( 1971- 2005 ) للوصول الى استنتاجات . وكذلك استخدم أسلوب التحليل الإحصائي لغرض إجراء التقديرات المطلوبة بصورة رئيسية في تحليل الانحدار ذي المعادلة المفردة لتقدير معالم النموذج لمعرفة الآثار الاقتصادية للضريبة في الاقتصاد العراقي .

## مصادر البيانات :

شمل البحث البيانات المالية والإحصائية المتاحة عن المدة ( 1971- 2005 ) ، واعتمد على بيانات إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات والهيئة العامة للضرائب ذات العلاقة وشبكة الانترنت ومصادر أخرى . علماً ان البحث تحليلي لنتائج إحصائية اي ان مصادره النظرية ستكون قليلة .

## الفصل الاول : المفاهيم الضريبية والاقتصادية

### المبحث الاول : شرح اساسيات المفاهيم الضريبية

#### الإطار العام للنظام الضريبي

احتلت الضرائب مكانة بارزة منذ القدم في النظم المالية للكثير من دول العالم وهي تتخذ رأس المال وعاءاً لها وتتميز بأنها أداة فعالة تستخدم في إعادة توزيع الثروات والدخول وتساهم في تمويل ميزانية للدولة .

وقد عرف العراق الضريبة منذ العهد البابلي الاول ، وقد صدرت العديد من القوانين التي تنظم جباية الضرائب خلال جميع العصور القديمة والحديثة .

ان تكيف النظام الضريبي ووفقاً للمتغيرات الاقتصادية ينعكس على أداء الأنشطة الاقتصادية الخاصة ويرفع مستوى نسبتها في عملية تكوين الناتج والدخل ، وبالتالي فالسياسة الضريبية هي انعكاس لطبيعة الظروف الاقتصادية في مراحلها الاعتيادية وبما يتلاءم مع معطيات هذه المراحل ومتطلباتها .<sup>1</sup>

#### مفهوم الضريبة :

وردت عدة تعاريف حول مفهوم الضريبة في كتب وأدبيات المالية العامة منها التعريف الآتي :

الضريبة فريضة مالية تستوفيها الدولة وفقاً لقواعد تشريعية مقررّة بصورة إلزامية ونهائية ، وتفرض على المكلفين تبعاً لمقدرتهم على الدفع ولغرض توفير الأموال اللازمة لتغطية نفقات الدولة ولتحقق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية .<sup>2</sup>

#### أهداف الضريبة :

هناك أهداف متعددة للضريبة هي (اهداف مالية أهداف اجتماعية ، أهداف سياسية ، اهداف اقتصادية)<sup>3</sup>

<sup>1</sup> . م . يونس . عدنان حسين/ التضخم ودور الضرائب المباشرة وإعادة التوزيع في العراق للفترة (1986- 1996 ) / مجلة المؤتمر الضريبي الاول / الهيئة العامة للضرائب / بغداد 2001 . ص77

<sup>2</sup> شبكة الانترنت / الطلحة . حامد داود / موضوع كلمات في الضرائب . ص1.

<sup>3</sup> شبكة الانترنت / المنذر/ موضوع الموازنة التخطيطية في ضوء القرآن الكريم/ص13

## قواعد الضريبة :

لتنفيذ أهداف الضريبة هناك قواعد محددة يجب أن يأخذها المشرع الضريبي بعين الاعتبار حين وضعه للنظام الضريبي وتشكل هذه القواعد الأساس التقليدي للضريبة وقد وضع هذه القواعد الاقتصادي الانكليزي آدم اسمث في كتابه الشهير " ثروة الأمم ". وجوهر هذه القواعد هي :<sup>4</sup> (قاعدة العدالة أو المساواة في المقدر ، قاعدة الوضوح ، قاعدة السلامة ، قاعدة الاقتصاد في النفقات ، قاعدة المرونة ، قاعدة الملائمة )<sup>4</sup>

## أنواع الضرائب :

تصنف الضرائب وفق أسس مختلفة من أهمها : -

### • حسب الطبيعة الاقتصادية لوعاء الضريبة :

تقسم الضرائب بموجب هذا التصنيف الى : -

- ❖ الضريبة على رأس المال ( الضريبة العقارية وريع رؤوس المال المتداولة ) .
- ❖ الضريبة على الدخل ( ضريبة دخل الأرباح وضريبة الرواتب والأجور ) .
- ❖ الضريبة على (الاستهلاك ، المبيعات ، القيمة المضافة ) .

### • حسب طريقة فرض الضريبة : -

تقسم الضرائب بموجب هذا التصنيف إلى : -

## - ضرائب مباشرة :

وهي الضرائب التي تفرض بشكل مباشر على الدخل ورأس المال وتستقر على المكلف ولا يستطيع نقل عبئها ، ومنها : ( الضريبة على دخل الأرباح ، الضريبة على المبيعات العقارية ، ضريبة ريع رؤوس الأموال المتداولة ) .<sup>5</sup>

## - ضرائب غير مباشرة :

وهي الضريبة التي يدفعها المكلف ثم ينقل عبئها الى شخص آخر أي يتم استيفائها من المنتج أو المصدر أو المستورد بطريقة ما ويقع عبئها على المستهلك في النهاية وبصورة غير مباشرة عن طريق ارتفاع الأسعار للسلع المنتجة أو المستوردة ، ومنها : ( ضريبة الإنتاج ، الضرائب الكمر كية ، ضرائب الاستهلاك ، وضرائب التداول مثلا الرسوم ) وتعد الضريبة على القيمة المضافة<sup>6</sup> من أهم الضرائب الغير المباشرة وتشكل نسب كبيرة من إجمالي الموارد الضريبية في العديد من الدول المتقدمة والنامية . وهي في الحقيقة ضريبة على الإنفاق فهي تحتسب في كل مراحل الإنتاج مع آلية معينة لطرح الضريبة التي قام المكلفون بدفعها على البضائع والخدمات مقابل الضريبة التي فرضوها على هذه البضائع والخدمات .

<sup>4</sup> شبكة الانترنت / الطلحة. حامد داود / موضوع كلمات في الضرائب / 2005 . ص1( مصدر سابق) .

<sup>5</sup> دكتور. دويدار محمد / نظرية الضريبة /

<sup>6</sup> آدم سمث/ القيمة المضافة / دراسة مترجمة من قبل سالم ناجي /2001/ ص(2-5)



## مواصفات وخصائص النظام الضريبي في العراق :<sup>7</sup>

أن من أهم مواصفات النظام الضريبي في العراق هي : -

- ❖ الجمع بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وذلك عن طريق فرض ضرائب مباشرة على الدخل وراس المال ، وكذلك فرض ضرائب بصورة غير مباشرة عن طريق الرسوم الكمر كية ورسوم الطابع ورسم التسجيل العقاري ورسوم الإنتاج .
- ❖ كثرة الإعفاءات والسماحات حيث نلاحظ توسع المشرع العراقي في الإعفاءات بهدف القضاء على الأثر السلبي للضرائب اقتصاديا واجتماعيا .
- ❖ يتميز القانون الضريبي العراقي بكثرة التعديلات التي طرأت عليه .
- ❖ يعتبر قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المكلف العربي مقيما" بمجرد دخوله للعراق بغض النظر عن المدة التي يقضيها .

---

<sup>7</sup> قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل/ المادة الرابعة ، المادة السابعة والمادة الثانية عشرة والمادة العاشرة الفقرة ج/ وزارة العدل/ العراق / المكتبة القانونية / بغداد 2001/و قانون ضريبة العقار رقم 62 لسنة 1959 / المادة التاسعة / وزارة العدل / العراق

## المبحث الثاني : شرح المفاهيم الاقتصادية

### الدخل القومي :

وهو مجموع ما تحققه عوامل الإنتاج التي تعود للدولة من عوائد خلال السنة وبغض النظر عن المكان الذي تعمل فيه هذه العوامل سواء كانت داخل البلد أو خارجه ، وعليه فإنه لغرض التوصل الى مقدار الدخل القومي لدولة ما خلال سنة معينة يجب ان نطرح من الناتج المحلي الإجمالي الذي سبق وان عرفناه جميع العوائد المدفوعة عن عوامل الإنتاج التي تعود الى دولة أخرى وبضيف الى ذلك جميع العوائد التي تستلمها الدولة من عوامل الإنتاج التي تعود إليها ولكنها تعمل في الخارج ويطرح من النتيجة مقدار الاندثار .<sup>8</sup>

### الناتج المحلي الاجمالي :

هو مجموع قيم كافة السلع والخدمات النهائية التي تنتج ضمن الحدود السياسية للدولة خلال فترة زمنية معينة مقدارها سنة واحدة . ان صفة ( النهائية ) يقصد منها تجنب احتساب قيمة اية سلعة او خدمة منتجة خلال السنة لاكثر من مرة . وهو يشمل كافة الانشطة الاقتصادية ضمن الحدود السياسية للدولة حتى اذا كانت عوائد هذه الانشطة تعود كلاً " او جزءاً " الى دولة اخرى مثل نشاط الشركات الاجنبية .<sup>8</sup>

### التضخم :

عرف الاقتصاديون التضخم على أنه ظاهرة اقتصادية تعبر عن حالة الارتفاع المستمر في الأسعار بشكل عام ، ويعكس التضخم حالات عدم التوازن الاقتصادي في اسواق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج ، وعموماً " فان التضخم ينجم عن اختلال التوازن بين التدفقات النقدية وتدفقات السلع والخدمات في السوق ، اذ ان الزيادة في التدفقات النقدية بوتائر أعلى من الزيادة في التدفقات السلعية والخدمية يؤدي الى ظهور حالة التضخم في الاقتصاد نظراً " لان العرض النقدي في التداول سيكون اعلى من العرض السلعي في السوق .<sup>8</sup>

## الاستثمار :

هو ذلك الجزء المستقطع من الدخل المستخدم في العملية الإنتاجية من أجل تكوين رأس المال ، وبالنسبة للمشروع الواحد هو شراء أو تكوين أصول إنتاجية مثل المباني والمعدات وتجهيزات المصانع . و يمكن تعريف الاستثمار : بأنه التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة و لفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وعن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقيق هذه التدفقات . و المخاطرة هي عبارة عن حالة عدم تحقق العائد المتوقع في الاستثمار . لكن ارتفاع طموح المستثمر - لتحقيق عائد أعلى عن استثماراته عليه أن يعيد نفسه لتحمل درجات أعلى من المخاطرة .<sup>9</sup>

## التضخم النقدي :

ان التضخم النقدي يعبر عن حالة الارتفاع المستمر في الأسعار بشكل عام وتبعاً لذلك فإنه يمثل الانخفاض المستمر في القدرة الشرائية لوجود حجم كبير من النقد قيد التداول ويعكس ال تضخم النقدي حالات عدم التوازن الاقتصادي في أسواق السلع والخدمات وعوامل الانتاج المتمثلة في (رأس المال، الأرض، المكين والآلات، العمالة). كما إن التضخم النقدي ينجم عن اختلال التوازن بين التدفقات النقدية وتدفقات السلع والخدمات في السوق إذ أن الزيادة في التدفقات النقدية أعلى من حجم الزيادة في تدفق السلع والخدمات يؤدي إلى ظهور حالة التضخم النقدي في الاقتصاد نظراً لكون العرض النقدي في التداول أعلى من العرض السلعي في السوق ويقاس التضخم النقدي عادة باستخدام الرقم القياسي العام للأسعار حيث يعتبر التضخم النقدي السنوي هو نسبة الزيادة السنوية الطارئة على الرقم القياسي ( سنة الأساس ) .<sup>9</sup>

## الاستهلاك الخاص :

ويمثل الإنفاق الاستهلاكي النهائي للقطاع العائلي والهيئات التي لاتستهدف الربح ( وتخدم القطاع العائلي ) على مختلف انواع السلع الاستهلاكية والخدمات ويتضمن ايضاً "الإنفاق على شراء السلع والخدمات سواء تم استهلاكها في نفس الوقت او تم الاحتفاظ بجزء منها للاستهلاك .<sup>10</sup>

<sup>9</sup> دليل المصطلحات الاقتصادية والتخطيطية / وزارة التخطيط / العراق / 1988 مصدر سابق

<sup>10</sup> الكفري مصطفى العبد الله / دليل المصطلحات الاقتصادية والتخطيطية / 1988 /

## الادخار:

هو ذلك الجزء من الدخل الذي لا يوجه لإغراض الاستهلاك في السنة التي يتحقق بها . او هو عملية اقتطاع جزء من الدخل في مرحلة جارية لإغراض الانتفاع منه في مرحلة قادمة ، وقد يأخذ الادخار إشكال مختلفة وهي ادخار فردي، وادخار شركات.<sup>11</sup>

## الفصل الثاني: ملامح الاقتصاد العراقي خلال المدة (1971 - 2005)

لغرض الوقوف على اثار الضرائب على الاقتصاد لا بد من تحليل ملامح الاقتصاد العراقي خلال  
المدة من (1971-2005) .

### المبحث الاول : ملامح الاقتصاد العراقي خلال المدة (1971 - 1980 )

تميز الاقتصاد العراقي بوفرة موارد الطبيعية والبشرية مما يجعله يتدرج ضمن البلدان متوسطة  
الدخل في هذه الفترة قيد البحث، وقد انتعش خلالها الاقتصاد العراقي وطور بنيته التحتية من خلال  
بنية أساسية جيدة للتعليم والرعاية الصحية ، وقد اعتبرت أفضل بنية في منطقة الشرق الأوسط انذاك  
، حيث ارتفع فيه متوسط نصيب الفرد الى أكثر من ( 3600 \$ ) سنوياً ، وقد اعتمدت ميزانية  
الدولة على الإيرادات النفطية بعد تأميم النفط خلال عام 1972 .

و يتضح من الجدول رقم ( 1 ) الذي يبين أهم المؤشرات الاحصائية للعراق خلال مدة ( 1971-  
1981 ) ، هناك نمو في الدخل القومي والنتاج المحلي الإجمالي ، بالإضافة الى نمو متوازي  
للضرائب(المباشرة وغير المباشرة) ، بالإضافة الى تزايد في الإنفاق الاستهلاكي ، وفي قيمة الإنتاج  
، ويلاحظ من الجدول المذكور الزيادة الحاصلة في متوسط نصف الفرد الذي بدأ ( 139.3 )  
دينار عراقي سنة 1971 وانتهى بـ ( 1191.3 ) دينار عراقي سنة 1980 ، (بعد ملاحظة قيمة  
الدينار آنذاك بالنسبة الى الدولار) مع ثبوت نسبة التضخم. ويظهر عدم معاناة الاقتصاد العراقي من  
التضخم . ويمكن القول ان العراق بعد تأميمه للثروة النفطية سنة 1973 شهد ثورة اقتصادية وصلت  
أعلى مراحلها عام 1979.<sup>12</sup>

ويتضح من الجدول رقم ( 2 ) الذي يبين نسبة الضرائب بنوعيهما (المباشرة وغير المباشرة) من  
النتاج المحلي الإجمالي ( الضغط الضريبي ) للمدة ( 1971 - 1980 )، ان الضغط الضريبي  
للضرائب غير المباشرة يتدرج من ( 6.76 % ) في سنة 1971 وينتهي بنسبة ( 3.20 % ) في  
سنة 1980 مع انخفاض حاد في عام 1974 حيث بلغ ( 2.59 % ) ، ويعاود الانخفاض في عام  
1980 ، ونسبة الضرائب الغير المباشرة هي نسبة مؤثرة وجيدة في المدة قيد البحث . و من  
ملاحظة الجدول رقم ( 2 ) يتبين تدرج الضغط الضريبي للضرائب المباشرة من نسبة ( 2.26  
% ) لعام 1971 وينتهي بنسبة ( 0.47 % ) ، وتعتبر نسبة غير مؤثرة في الضرائب المباشرة .  
ويظهر من الجدول أعلاه ، تدرج الضغط الضريبي للإيرادات الكلية للضرائب (المباشرة وغير  
المباشرة) من نسبة ( 9.02 % ) لعام 1971 وينتهي بنسبة ( 3.67 % ) لعام 1980.<sup>13</sup>

<sup>12</sup> - هيئة الامم المتحدة / تقارير التنمية البشرية / منشورات على موقع الهيئة على الانترنت / 2004

<sup>13</sup> - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / الجهاز المركزي للإحصاء / الدخل القومي والنتاج المحلي الاجمالي / 2004

ان الضغط الضريبي خلال الأعوام ( 1971، 1972، 1973 ) ، أي قبل تأميم العراق لثروته النفطية كانت نسبته جيدة ، وهي توازي نسب الضغط الضريبي لبعض الدول المتقدمة خلال فترة الألفية . مما يعني ان الاقتصاد العراقي قد اعتمد نوعاً ما على الضرائب في فترة معينة قبل اعتماده على النفط ، وخاصة الضرائب الغير مباشرة . وهذه حالة صحية وحديثة في ظل إصلاحات الاقتصاد الحديث حالياً .

جدول رقم (1)

يبين اهم المؤشرات الاقتصادية للعراق للهدة من ( 1971 - 1980 ) ( مليون دينار)

متوسط نصيب الفرد من الناتج	قيمة الانتاج	الإنفاق للاستهلاكي الخاص	الناتج المحلي الإجمالي	الدخل القومي	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	السنة
139.3	2031.5	642.9	1366.4	1072.6	30.85	92.4	1971
135.1	2092.6	623	1369.5	1153.4	32.05	88.6	1972
148.5	2434.8	509.7	1555.2	1382.5	33.16	94.3	1973
314.1	4883.7	697.4	3400.9	2916.5	34.46	88	1974
355.3	5636	1440.2	3974.3	3562.2	40.74	218.4	1975
453.2	7577.9	1784.7	5243	4955.3	110.28	254.4	1976
458.6	8310.5	2574.2	5858.2	5526.6	59.68	263.4	1977
562.8	10055.8	2628.9	7017	6709.9	58.98	277.8	1978
871	15286.5	2971.8	11167.2	10588.5	58.43	354.6	1979
1191.3	20433.3	3601.9	15770.7	15440.4	74.77	504.7	1980

الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد الى : وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للاحصاء /الحسابات القومية

جدول رقم ( 2 )

يبين نسبة الضرائب ( المباشرة وغير المباشرة ) من الناتج المحلي الإجمالي ( الضغط الضريبي )

للمدة من ( 1971 - 1980 ) ( مليون دينار )

الضغط الضريبي الكلي	الضغط الضريبي		الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات الضريبية الكلية	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	السنة
	للضرائب المباشرة	للضرائب غير المباشرة					
9.02	2.26	6.76	1366.4	123.25	30.85	92.4	1971
8.81	2.34	6.47	1369.5	120.65	32.05	88.6	1972
8.20	2.13	6.06	1555.2	127.46	33.16	94.3	1973
3.60	1.01	2.59	3400.9	122.46	34.46	88	1974
6.52	1.03	5.50	3974.3	259.14	40.74	218.4	1975
6.96	2.10	4.85	5243	364.68	110.28	254.4	1976
5.52	1.02	4.50	5858.2	323.08	59.68	263.4	1977
4.80	0.84	3.96	7017	336.78	58.98	277.8	1978
3.70	0.52	3.18	11167.2	413.03	58.43	354.6	1979
3.67	0.47	3.20	15770.7	579.47	74.77	504.7	1980

الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد الى : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / الحسابات القومية



## المبحث الثاني : ملامح الاقتصاد العراقي خلال المدة 1981 - 1990

ان الاقتصاد العراقي يتمتع بوفرة موارده الطبيعية والبشرية إلا انه يتميز بعدم تنوع مصادر إيراداته مما يعرضه بسهولة الى التدهور والانهيال خلال الأزمات .

في هذه الفترة دخل العراق الحرب مع ايران ، وقد هيمنت الدولة على النظام الاقتصادي مما أدى الى تحديد النمو والتنمية وتدهور البنى التحتية الأساسية و الخدمات الاجتماعية وفي كافة مفاصل الحياة الاقتصادية ، وذلك لان معظم الإيرادات مخصصة للإنفاق على احتياجات الجيش ، أي تحول الاقتصاد في فترة السبعينات الى اقتصاد حرب ، حيث انها ألحقت الأذى بالاقتصاد العراقي .

من الجدول رقم (3) الذي يوضح أهمية المؤشرات الاقتصادية للعراق للمدة (1981 - 1990) ، يتضح بان هناك تذبذب في الناتج المحلي الإجمالي وان القيمة الحقيقية للناتج من ناحية الانخفاض والارتفاع تحدد من خلال نسبة التضخم التي بدأت تظهر خلال هذه المدة بعد ان كانت ثابتة في السبعينات .

ويظهر نموجميع المؤشرات خلال هذه المدة ، ولكن عند ملاحظة اسعار التضخم يظهر ارتفاع هذه المؤشرات في نسبها ، وهو في حقيقة الامر هو انخفاض حاد في جميع المؤشرات الاقتصادية ، أي ان نسب النمو لهذه المؤشرات هي نسب وهمية، ونلاحظ من الجدول اعلاه ان متوسط نصيب الفرد بدأ من ( 830.1 ) دينار عام 1981 علماً في عام 1980 كان متوسط نصيب الفرد (1191.0) دينار ، وقد بدأ الرقم القياسي للاسعار وقيمة العملة خلال هذه المدة بانخفاض مقابل تضخم مرتفع حتى وصل عام 1990 ( 1277.2 ) دينار مع ارتفاع الرقم القياس لاسعار المستهلك بلغ ( 161.2 ) وتعتبر هذه الزيادة وهمية ايضاً .

ويتضح من الجدول رقم (4) ان الضغط الضريبي في هذه المدة بالنسبة الى الضرائب الغير المباشرة بدأ بنسبة ( 4.74 % ) لعام 1981 ، وانتهى لعام 1990 بمعدل ( 4.49 % ) ، حيث تدرجت نسبة الزيادة بمعدل ( 6 % ) للسنوات من (1981-1990) . وبالنسبة الى الضرائب المباشرة بدأت بنسبة ( 0.90 % ) لعام 1981 وانتهت بنسبة ( 1.37 % ) لعام 1990 وبمعدل ( 0.9 % ) للمدة المذكورة .

ونلاحظ من الجدول (4) ان نسبة الإيرادات الكلية للضرائب بدأت بالتردد من نسبة ( 5.64 % ) لعام 1981 وازداد التردد حتى وصلت لعام 1990 الى نسبة ( 5.86 % ) ويتضح من النتائج التي تم التوصل اليها ان الضرائب لها تأثير في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على الاقتصاد بشكل محدود جداً وغير ظاهر وذلك من ملاحظة نسب التضخم في هذه الفترة حيث انخفض هذا التأثير عن الفترة الأولى الى النصف تقريباً الى<sup>14</sup> .

جدول رقم ( 3 )

يبين اهم المؤشرات الاقتصادية للمدة من ( 1980 - 1990 ) ( مليون دينار )

الرقم القياسي لاسعار المستهلك	متوسط نصيب الفرد من الناتج	قيمة الانتاج	الإنفاق للاستهلاكي الخاص	الناتج المحلي الإجمالي	الدخل القومي	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	السنة
50.3	830.1	17606.2	4156.2	11346.9	10125.4	101.76	537.7	1981
56.6	901.1	20477	6035.6	12714.7	10972.6	117.85	779.5	1982
63.5	865.3	21522.8	6848.9	12621	10996.5	158.97	941.4	1983
68.5	965	23039.8	7815.2	14550.9	12843.6	181.62	678.4	1984
71.4	963.2	22484.7	8098.7	15011.8	13009	213.87	837.5	1985
72.3	909.5	22979.5	8397.7	14652	12655.6	235.41	783.3	1986
82.4	1077.4	27032.6	9204.4	17600	15311.3	243.1	708.2	1987
100	1151.1	30037.1	10101.4	19432.2	16982.9	243.34	1019.6	1988
106.3	1140.7	33253.6	15984.8	20407.9	17866.9	290.84	1035	1989
161.2	1277.2	36197.7	25295	22848.3	20018.1	313.92	1024.8	1990

الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد الى : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للاحصاء / الحسابات القومية

جدول رقم ( 4 )

يبين نسبة الضرائب ( المباشرة وغير المباشرة ) من الناتج المحلي الإجمالي ( الضغط الضريبي )

للمدة من ( 1980 - 1990 ) ( مليون دينار )

الضغط الضريبي الكلي	الضغط الضريبي		الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات الضريبية الكلية	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	السنة
	للضرائب المباشرة	للضرائب الغير المباشرة					
5.64	0.90	4.74	11346.9	639.46	101.76	537.7	1981
7.06	0.93	6.13	12714.7	897.35	117.85	779.5	1982
8.72	1.26	7.46	12621	1100.37	158.97	941.4	1983
5.91	1.25	4.66	14550.9	860.02	181.62	678.4	1984
7.00	1.42	5.58	15011.8	1051.37	213.87	837.5	1985
6.95	1.61	5.35	14652	1018.71	235.41	783.3	1986
5.41	1.38	4.02	17600	951.3	243.1	708.2	1987
6.50	1.25	5.25	19432.2	1262.94	243.34	1019.6	1988
6.50	1.43	5.07	20407.9	1325.84	290.84	1035	1989
5.86	1.37	4.49	22848.3	1338.72	313.92	1024.8	1990

الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد الى : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / الحسابات القومية

## المبحث الثالث : ملامح الاقتصاد العراقي خلال المدة 1991 - 2005

وكما قلنا سابقاً ان عدم تنوع واردات العراق والاقتصر على إيراد النفط أدى بالاقتصاد العراقي عدم القدرة على الوقوف أمام الأزمات مثل الحروب والعقوبات المفروضة على العراق وفرض الحصار الاقتصادي عليه وتوالي الحروب عليه وكذلك التغيير الاخير الذي حصل بنظام الحكم ادى الى تدهور حاد في النمو والتنمية وتدهور جميع مرافق البنى التحتية الاساسية والرئيسية والخدمات الاجتماعية الاساسية المقدمة للمجتمع ح يث انتقل العراق من مستوى بلد متوسط الدخل في فترة السبعينات الى ادنى مؤشرات له في المنطقة .

ويتبين في الجدول رقم ( 5 ) ان جميع المؤشرات بتزايد مستمر أيضاً" وهذه الزيادة وهمية عند مقارنتها مع أسعار التضخم التي ارتفعت بصورة كبيرة جداً" .  
وان متوسط نصيب الفرد هبط بنسبة قدرها ( 30 % ) ليصل ما يتراوح بين 480 دولار أو 630 دولار .<sup>15</sup>

ومن الجدول رقم ( 6 ) تظهر فيه نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي حيث نلاحظ ان الضغط الضريبي للضرائب غير المباشرة بدأت بنسبة ( 2.28 % ) عام 1991 وبدأت بالانخفاض الحاد عن الفترتين السابقتين بالإضافة الى نسبة التضخم العالية ، وتدهور العملة بصورة كبيرة حتى وصولنا عام 2002 حيث وصلت النسبة ( 0.99 % ) وهي نسبة ضئيلة جداً" .

وبالنسبة الى الضرائب المباشرة فان الانخفاض واضح جداً" حيث ان تأثيرها غير ذو أهمية من الناتج المحلي الإجمالي حيث بدأت بنسبة ( 3.34 % ) في عام 1991 واستمرت في الانخفاض الى عام 2002 ليصل الى نسبة ( 1.45 % ) وخلال هذه المدة التي بدأت من عام 2003 ولغاية 2005 والتي حصلت بها تغييرات كثيرة جداً" حيث ان الناتج المحلي الإجمالي زاد بطريقة مطردة بالإضافة الى زيادة كل المؤشرات مع بقاء اسعار التضخم قريبة الى الثبات وهناك زيادة في متوسط نصيب الفرد زيادة ملحوظة خلال هذه الفترة وكذلك الادخار الذي بدأت بياناته تتضح في عام 1997 حيث نلاحظ حجم الادخار عالي في عام 2000 وبعدها بدأ بالانخفاض تدريجياً" .<sup>16</sup>

<sup>15</sup> صندوق النقد الدولي / مقالات منشورة / عبر موقع الصندوق في الانترنت

<sup>16</sup> وزارة التخطيط / دليل المؤشرات الاقتصادية / مصدر سابق

جدول رقم ( 5 )

يبين اهم المؤشرات الاقتصادية للعراق للفترة من ( 1991 - 2005 ) ( مليون دينار)

الرقم القياسي لاسعار المستهلك	متوسط نصيب الفرد من الناتج	قيمة الانتاج	الإنفاق للاستهلاكي الخاص	الناتج المحلي الإجمالي	الدخل القومي	الضرائب بنوعها المباشرة وغير المباشرة	السنة
461.9	1157.1		40026.3	21313.3	18744.6	712.46	1991
848.8	2998.2	32612.3	63339.2	56813.6	49814.8	1152.41	1992
2611.1	7214.2	85576.5	100234	140517.9	125277.3	2756.87	1993
15461.6	35178.8	212480.3	563758	703821.3	626920.9	9490.68	1994
69792.1	109673.9	948140.2	2784330	2252263.8	2020069.4	53164.9	1995
59020.8	121014.3	2991127.8	2394361	2556307	2278205.2	61948.99	1996
72610.3	684621	3293261.1	4637831.3	15093144	13235490	160217.4	1997
83375.1	754376	18055457	5451845.4	17125847.5	15013422.3	224950	1998
93816.2	1473955	22414180	6297974.6	34464012.6	31381048.5	393883.3	1999
98486.4	2084767	42375123	6799171.8	50213699.9	46634634.8	587035.7	2000
114612.5	1665037	62058662	8123672.1	41314568.5	36726500.7	704415	2001
136752.4	1604652	53820865	9956626.5	41022927.4	34677722.5	593678.2	2002
181301.7	1123227	55422357	13616500.9	29585788.6	25728748.6	263290.1	2003
230184.1	1767106	36585713	17868007.9	47958545.6	41800134.7	540900	2004
315259	2288741	66448860		6400065.6	56780212	953000	2005

الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد الى : وزارة التخطيط /الجهاز المركزي للاحصاء /الحسابات القومية

جدول رقم ( 6 )

يبين نسبة الضرائب ( المباشرة وغير المباشرة ) من الناتج المحلي الإجمالي ( الضغط الضريبي )

للمدة من ( 1991 - 2005 ) ( مليون دينار )

الضغط الضريبي الكلي	الضغط الضريبي		الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات الضريبية الكلية	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة	السنة
	للضرائب المباشرة	للضرائب غير المباشرة					
3.34	1.06	2.28	21313.3	712.46	226.86	485.6	1991
2.03	0.77	1.26	56813.6	1152.41	439.21	713.2	1992
1.96	0.79	1.17	140517.9	2756.87	1111.07	1645.8	1993
1.35	0.46	0.88	703821.3	9490.68	3272.28	6218.4	1994
2.36	0.54	1.82	2252264	53164.9	12197	40967.9	1995
2.42	0.65	1.77	2556307	61948.99	16645.5	45303.5	1996
1.06	0.22	0.85	15093144	160217.41	32548.3	127669.1	1997
1.31	0.32	0.99	17125848	224950.03	55640.2	169309.8	1998
1.14	0.30	0.84	34464013	393883.31	102976	290907.7	1999
1.17	0.30	0.87	50213700	587035.68	152283	434753.1	2000
1.71	0.38	1.32	41314569	704414.96	158530	545884.9	2001
1.45	0.46	0.99	41022927	593678.2	188518	405160.2	2002
0.89	0.26	0.63	29585789	263290.1	76500	186790.1	2003
1.13	0.61	0.51	47958546	540900	294900	246000	2004
14.89	2.75	12.14	6400066	953000	176000	777000	2005

الجدول من اعداد الباحثين بالاستناد الى : وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء / الحسابات القومية

## وعند مقارنة الفترات الثلاث نلاحظ :

ان موضوع الاقتصاد هام جدا" بالنسبة الى كل مواطن تكاد تفوق الالهية السياسية . ان الفترات الثلاث التي عاشها الاقتصاد العراقي والتي تعود الى الى ثلاث وأربعين سنة هي تراكمات لمشاكل عديدة . وان طيلة هذه المدة كان وما زال اقتصاد ريعي يعتمد على مورد النفط بالدرجة الأساسية لتمويل نفقاته .

ان الاقتصاد العراقي في عام 1973 بدأ بثورة اقتصادية وذلك بتأميم النفط وكانت واضحة من خلال المؤشرات التي تم عرضها ، ووصلت هذه الثورة في أهم مراحلها عام 1979 وانتهت بدخول العراق الحرب مع إيران والسياسة الخاطئة التي اتبعتها النظام السابق وتعرض البلد لحروب متكررة والحصار الاقتصادي الذي استمر ثلاثة عشر عاما" ، أدى الى تدمير الاقتصاد العراقي وتحمل أعباء كبيرة من المشاكل وانهايار ال بنى التحتية وديون أكثر من ( 140 ) مليار دولار وتعويضات لحرب الكويت أكثر من ( 200 ) مليار دولار وخدمات معدومة وفساد إداري متفشي في كل المؤسسات لم يكن ظاهرا" للعيان توضح بعد سقوط النظام .<sup>17</sup>

ان قوات الاحتلال زادت من المشكلة أضعافا" ومأساة أخرى ساعدت على ضعف البنى التحتية للعراق ،بالإضافة الى الإرهاب الذي يدمر الموارد البشرية والمادية وكذلك هناك خط للفقر بدأ واضحا" وسلسلة من العقود والمقاومات المشبوهة التي يغلفها الفساد الإداري وعمليات تهريب النفط كل هذا جعل من الاقتصاد العراقي يصل مرحلة الاحتضار .

# الفصل الثالث: الآثار الاقتصادية للضرائب

## مقدمة تمهيدية .

ان دراسة الآثار الاقتصادية للضرائب (بنوعها المباشرة وغير المباشرة ) لابد من التمييز بين اثرها على الميزانية واثارها على الانفاق العام وبين اثرها على الشخص الخاضع للضريبة فعند دراسة اثرها على الميزانية في كل الاحوال يكون اثرها محدود في رفدها بالايرادات حيث انها تشكل نسبة ضئيلة من ايرادات الدولة وبالتالي نحتاج الى تحسين هذه النسبة وجعلها مؤثرة في الانفاق العام .<sup>1</sup> وفي حالة دراسة اثرها على الفرد او المكلف بها فهي تؤثر عليه من ناحية القوة الشرائية له حينما يتعرض دخله الى الانخفاض في حالة استقطاع جزءاً منه كضريبة .  
عليه فان الآثار الاقتصادية للضريبة تتوقف على عدة عوامل هي :-

- من يتحمل عبء هذه الضرائب .
- نوع ومقدار الضريبة
- طبيعة الاقتصاد الذي تفرض به .
- الوعي الضريبي لدى الافراد .
- كفاءة استخدام الدولة لحصيلة الضرائب .

وان الضريبة تؤثر على كل المؤشرات المهمة للاقتصاد وهي كل من الدخل القومي والنتائج المحلي الاجمالي والانتاج من خلال تأثيرها على كل من الاستهلاك والادخار والاستثمار وحجم التداول النقدي . .<sup>18</sup>

## المبحث الاول: تحليل الآثار الاقتصادية للضرائب احصائياً

تم تحليل اهم الآثار الاقتصادية من خلال تحليل الانحدار الخطي للفترات ( 1971-1980 ) والفترة ( 1981- 1990 ) و ( 1991- 2002 ) و ( 2003- 2004 ) وعلى افتراض ان البيانات طبيعية وذلك لدراسة لآثار الاقتصادية بصورة دقيقة ومعززة بالبيانات الاحصائية والاختبارات . وسيتم استخراج البيانات الاحصائية من خلال البرنامج الاحصائي ( SPSS ) وتم اخذ الانحدار الخطي الثنائي وطبيعة هذا التحليل يشترط وجود متغيرين الاول معتمد والآخر متغير مستقل وتكون المعادلة كل الاتي :-

$$Y = B_0 + B_1 X$$

<sup>18</sup> الظاهر محمد السعودي / دروس في المالية العامة / 2002 / ص (70-79)



حيث يمثل  $Y$  المتغير المعتمد وقد افترض احد المؤشرات الاقتصادية

ويمثل  $X$  المتغير المستقل والمتمثل بالضرائب (بنوعها )

وان  $B_0$  المعلمة الثابتة

وان  $B_1$  الميل الحدي لمعادلة الانحدار .

وكذلك تم استخراج قيمة العلاقة بين المتغيرين والمتمثلة بالمعلمة الاحصائية  $R^2$  وتم اختبار المعالم من خلال اختبائي ( F & T ) . وبمستوى معنوية مقبول احصائيا مقداره ( 0.05 ) .<sup>19</sup>

### 1- اختبار العلاقة بين الضرائب (بنوعها) والاستهلاك الخاص والادخار .

ان الاستهلاك يتوقف على عاملين هما حجم الدخل والميل الى الاستهلاك وبما ان الادخار هو ذلك الجزء الذي لم يستهلك من الدخل ، هذا يعني ان العوامل التي تحدد الاستهلاك هي التي تحدد

الادخار ونتيجة لذلك يتوقف الادخار على حجم الدخل وعلى الميل للاستهلاك .

وان الضرائب بكافة انواعها تؤثر على دخول المكلفين وعلى حجم ما يستهلكونه من سلع وخدمات وذلك من خلال تأثير الضريبة على اسعار هذه السلع والخدمات . حيث ان الضرائب الغير

مباشرة تؤثر على اسعارها مما يؤدي الى انخفاض الاستهلاك والادخار وخاصة الافراد من ذوي الدخل البسيطة او المحدودة وهم يشكلون نسبة كبيرة من السكان وبالطبع يتفاوت هذا

الانخفاض مع مرونة الطلب على السلعة الذي يعتمد على اهميتها وضرورتها .

وان الضرائب على الدخل تؤثر على الادخار وذلك لكونها تقلل منه لانها تؤثر على ذوي الدخل المرتفعة .<sup>20</sup>

ومن خلال البيانات الاحصائية المعروضة في الجدول رقم ( 7 ) والمستخرجة من الملاحق المرفقة بالبحث . حيث نلاحظ ان معادلة الانحدار الخطي بين المتغير المعتمد ( الاستهلاك العائلي ) والمتغير المستقل ( الضرائب ) للفترة من ( 1971- 1980 ) .

$$Y = - 183.7 + 6.97 X$$

$$R^2 = 0.91$$

ويتضح من معادلة الانحدار هذه ماياتي :-

- ان هناك مستوى ثابت للاستهلاك مقداره ( 183.7 ) وهذا يعني ان هناك عوامل اخرى تؤثر على الاستهلاك بالاضافة الى الضرائب .

- وتشير المعادلة ان الاستهلاك يزداد بمقدار الميل الحدي للضرائب والبالغ ( 6.97 ) وهو الذي تمثله المعلمة ( $B_1$ ) اي كلما زادت الضرائب بمقدار دينار واحد زاد الاستهلاك بنسبة هذا الميل .

<sup>19</sup> . د . الراوي خاشع / مدخل الى الاحصاء / 1984/ص(425-442)

<sup>20</sup> . دويدار محمد / نظرية الضريبة والنظام الضريبي 1999 / ص (51-60)

- ومن قيمة  $R^2$  المستخرجة والتي من خلالها يمكن قياس قوة العلاقة والتي تساوي ( 0.91 ) لوحظ ان هناك علاقة قوية بين حجم الاستهلاك والضرائب وان معامل الارتباط المستخرج بلغ ( 0.95 ) يدل على قوة العلاقة اي ان يمكن ان يكون قيمة الضرائب مؤشر لحجم الاستهلاك .

- وعند اختبار معنوية الميل الحدي تم استخدام اختبار ( t ) بمستوى دلالة اقل او تساوي 0.05 والمثبت في جداول الملاحق تحت عنوان ( sig ) حيث ان قيمتها اقل من 0.05 هذا يدل على قبول الفرضية التي تقول ان المتغير المستقل الضرائب بفسره كل تغير في المتغير التابع الاستهلاك وبصورة ايجابية

وعند تفسير ذلك حيث نلاحظ ان الضرائب في هذه المرحلة ليس لها تاثير فعال على الاستهلاك حيث ان منطقيا يقال ان كلما زادت الضرائب يقل الاستهلاك وان الاختبار الاحصائي اضهر العكس كلما زادت الضرائب بنسبة معين يزداد الاستهلاك ايضا اي ان هناك علاقة طردية وهذا ما تفسره المرحلة حيث ان الدينار العراقي في هذه المرحلة كان قوي جدا وان القدرة الشرائية للافراد عالية وقيمة الاستقطاع الضريبي ضعيفة فهذا لا يتاثر الاستهلاك بها .

اما بالنسبة الى الفترة الممتدة من ( 1981-1990 ) وبنفس طريقة التحليل السابقة ومن خلال البيانات المستخرجة والمثبتة في الجدول رقم (7) حيث ان معادلة الانحدار ومعامل التحديد هما :-

$$Y = - 12038 + 21.2 X$$

$$R^2 = 0.59$$

وعند اختبار معنوية هذا الميل اتضح انه غير مقبول احصائيا وذلك لان مستوى الدلالة هو اكبر من 0.05 . وقد اختلف الحد الثابت والميل الحدي في هذه الفترة ولكن قوة العلاقة في تفسير المتغير المعتمد من خلال المتغير المستقل اصبحت علاقة متوسطة وان زيادة وحدة واحدة من الضرائب يؤدي الى زيادة الاستهلاك بنسبة 21.2 وان النظرية الاقتصادية تقول ان كل استقطاع ضريبي يجب ان يكون هناك انخفاض في الدخل وبدوره انخفاض في الاستهلاك .

اما بالنسبة الى الفترة الممتدة من ( 1991-2002 ) وبنفس طريقة التحليل السابقة ومن خلال البيانات المستخرجة والمثبتة في الجدول رقم (7) حيث ان معادلة الانحدار ومعامل التحديد هما :-

$$Y = 699246 + 12.4 X$$

$$R^2 = 0.85$$

وعند اختبار معنوية هذا الميل اتضح انه مقبول احصائيا وذلك لان مستوى الدلالة هو اصغر من 0.05 وهو مقبول احصائيا وقد اختلف الحد الثابت والميل الحدي في هذه الفترة ولكن قوة العلاقة في تفسير المتغير المعتمد من خلال المتغير المستقل مازالت قوية وان زيادة وحدة واحدة

من الضرائب يؤدي الى زيادة الاستهلاك بنسبة 12.4. وكما نعلم ان هذه الفترة كان الاقتصاد العراقي يتعرض لازمات الحصار والحرب بنفس الوقت بالاضافة الى التضخم الذي جعل الدينار العراقي ينزل الى مستويات دنيا . ورغم ذلك ان حجم الاستهلاك العائلي لايتأثر بالضريبة المستقطعة في هذه المرحلة .

اما بالنسبة الى الفترة الممتدة من (2003-2005 ) حيث تم عزل هذه الفترة بسبب خصوصيتها وعدم استقرارها حيث ان الميل الحدي ارتفع واصبح 15.3 عن الفترة السابقة وكما مبين في الجدول رقم ( 7 ) ويعود الى زيادة الرواتب والقوة الشرائية للافراد وكذلك كان هناك اعفاء ضريبي لمدة سنة كاملة وان السنوات التي تكون غالبا غير طبيعية لايعول على نتائجها . ومن خلال ماسبق نستنتج ان المؤشر الاقتصادي الاستهلاك العائلي لايتأثر باستقطاع الضريبة اي ان الضريبة ليس لها تأثير واضح على حجم الاستهلاك العائلي طيلة الفترة من 1971 ولغاية 2005 رغم الظروف المختلفة التي مر بها الاقتصاد العراقي .

## 2- اختبار العلاقة بين الضرائب (بنوعيتها) والانتاج

ان المؤشرات الاقتصادية المتمثلة بالاستهلاك والادخار والانتاج .. الخ تتأثر الواحدة بتأثر الاخرى حيث اذا ترتب نقص في استهلاك البضائع والسلع بدوره سيترتب نقص في انتاجها حيث يقل الطلب عليها وعليه لايبعد من الحد في انتاجها وكذلك الطلب على رؤوس الاموال المنتجة . وان عرض رؤوس الاموال المنتجة يتوقف ايضاً على الادخار . وان الضرائب تقلل من الدخل الذي يمكن ادخاره هذا بالنسبة لضرائب الدخل لان عبئها يقع على دخل الطبقات الغنية . اما بالنسبة الى الضرائب غير المباشرة فتؤدي الى نقص الاستهلاك للطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل لبعض السلع والخدمات . وكذلك ان طلب رؤوس الاموال المنتجة يتوقف على فرص الربح المعروضة للعاملين في حقل الانتاج . فاذا قل فرص الربح يمكن ان تعوض من ناحية الطلب على المشروعات التي يزداد الطلب على منتجاتها .<sup>21</sup>

من خلال البيانات الاحصائية المعروضة في الجدول رقم ( 7 ) والمستخرجة من الملاحق المرفقة بالبحث . حيث نلاحظ ان معادلة الانحدار الخطي بين المتغير المعتمد (قيمة الانتاج ) والمتغير المستقل (الضرائب) للفترة من (1971 - 1980 ) .

$$Y = - 2352 + 36.9 X$$

$$R^2 = 0.90$$

ويتضح من معادلة الانحدار هذه ماياتي :-

- ان هناك مستوى ثابت للانتاج مقداره ( -2352 ) وهو مقدار غير مقبول احصائيا وهذا يعني

ان هناك عوامل اخرى يتأثر بها الانتاج غير الضرائب .

- وتشير المعادلة ان قيمة الانتاج يزداد بمقدار الميل الحدي للضرائب والبالغ ( 36.9 ) وهو الذي تمثله المعلمة ( $B_1$ ) اي كلما زادت الضرائب زاد الانتاج بمقدار هذا الميل .

- ومن قيمة  $R^2$  المستخرجة والتي من خلالها يمكن قياس قوة العلاقة والتي تساوي ( 0.90 ) لوحظ ان هناك علاقة قوية بين قيمة الانتاج والضرائب وان معامل الارتباط المستخرج بلغ ( 0.95 ) يدل على قوة العلاقة اي ان يمكن ان تكون الضرائب مؤشر لقيمة الانتاج .

وعند اختبار معنوية الميل الحدي تم استخدام اختبار ( t ) بمستوى دلالة اقل من 0.05 والمثبت في الجدول تحت عنوان ( sig ) حيث ان قيمتها اقل من 0.05 هذا يدل على قبول الفرضية التي تقول ان المتغير التابع قيمة الانتاج يفسره كل تغير في المتغير المستقل الضرائب ولكن على اساس النظرية الاقتصادية يجب ان تكون العلاقة عكسية اي كلما تزداد الضرائب يقل الادخار وبالتالي رؤوس الاموال الانتاجية والتي تقلل القابلية على الانتاج . وللفترات الاخرى نلاحظ من الجدول رقم ( 7 ) ان قيمة الميل الحدي للانتاج للفترة ( 1990-1981 ) كان 23.3 وللفترة الاخرى ( 1991-2002 ) كان 91.3 اما الفترة (2003-2005) فكان 107.5 .

علما انه تم اختبار كل الفترات بنفس الطريقة السابقة ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الملاحق المرفقة بالبحث وقد كانت جميع النتائج مقبولة احصائياً عدا الفترة الاخيرة . حيث يتضح ان الميل الحدي للانتاج يتدرج في الارتفاع تبعا لظروف كل مرحلة وتبقى النتيجة واحدة هو ان زيادة الضرائب لا تؤثر على حجم الانتاج هذا ما اظهرته البيانات والاختبارات وهذا بسبب ان جميع مشاريع الانتاج هي ضمن القطاع العام او قطاع الدولة لو كانت ضمن القطاع الخاص لتغيرت النتيجة وهذا اثبت ضعف اهمية الضريبة وتأثير الاقتصاد بها .

### 3- اختبار العلاقة بين الضرائب والرقم القياسي لاسعار المستهلك

ان في فترات التضخم يجب ان يكون دور الضرائب مؤثراً وذلك بامتصاص حجم النقد الزائد المعروف حيث ان في هذه الفترة يكون الطلب الكلي اكبر من العرض الكلي وهذا هو دور الضرائب واثرها على النشاط الاقتصادي في فترات الكساد والتضخم . ويمكن استخدام الضرائب كوسيلة لرفع هذا الطلب وذلك بتخفيضها في فترة الكساد لتزيد من القوة الشرائية للافراد وبدورها تزيد الاستهلاك وتخفيضها على ارباح المستثمرين لتنشيط عملية الانتاج .

وفي فترات التضخم تلجأ الدولة الى اقتطاع جزء من دخول الافراد بواسطة الضرائب وذلك للاحتفاظ بجزء من تدفق التيار النقدي . والعكس يحدث في فترات الانكماش تلجأ الدولة الى تقليل الضرائب حتى تشجع على الانفاق للقضاء على عوامل الركود الاقتصادي والتخفيف من حدته .<sup>22</sup>

تم استبعاد الفترة من (1971-1980) وذلك لان الاقتصاد العراقي لم يعاني من التضخم خلالها. من خلال البيانات الاحصائية المعروضة في الجدول رقم (7) والمستخرجة من الملاحق المرفقة بالبحث. حيث نلاحظ ان معادلة الانحدار الخطي بين المتغير المعتمد (التضخم) والمتغير المستقل (الضرائب) للفترة من (1981-1990) هي :-

$$Y = - 39.19 + 0.117 X$$

$$R^2 = 0.64$$

ويتضح من معادلة الانحدار هذه ماياتي :-

- ان هناك مستوى ثابت للتضخم يعاني منه الاقتصاد العراقي مقداره ( -39.19) وهو مقدار غير مقبول احصائيا وهذا يعني ان هناك عوامل اخرى يتاثر بها التضخم غير الضرائب .
  - وتشير المعادلة ان التضخم يزداد بمقدار الميل الحدي للضرائب والبالغ ( 0.117) وهو الذي تمثله المعلمة ( $B_1$ ) اي كلما زادت الضرائب زاد التضخم بمقدار هذا الميل .
  - ومن قيمة  $R^2$  المستخرجة والتي من خلالها يمكن قياس قوة العلاقة والتي تساوي ( 0.64) لوحظ ان هناك علاقة متوسطة بين التضخم والضرائب وان معامل الارتباط المستخرج بلغ ( 0.80) يدل على قوة العلاقة اي يمكن ان تكون الضرائب مؤشر لنسب التضخم .
- وعند اختبار معنوية الميل الحدي تم استخدام اختبار ( t ) بمستوى دلالة اقل او تساوي من 0.05 والمثبت في الجدول تحت عنوان ( sig ) حيث ان قيمتها تساوي من 0.05 هذا يدل على قبول الفرضية التي تقول ان المتغير التابع التضخم يفسره كل تغير في المتغير المستقل الضرائب ولكن على اساس النظرية الاقتصادية يجب ان تكون العلاقة عكسية وهي ان الحكومات ترفع الضرائب لغرض سحب النقد المعروض بصورة كبيرة ولكن النتائج تظهر عكس النظرية الاقتصادية . وللفترات الاخرى نلاحظ من الجدول رقم ( 7 ) ان قيمة الميل الحدي للضرائب للفترة ( 1991-2002 ) كان 0.154 اما الفترة (2003-2005) فكان 0.176
- علما انه تم اختبار كل الفترات بنفس الطريقة السابقة ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الملاحق المرفقة بالبحث وقد كانت جميع النتائج مقبولة احصائياً. ويتضح مما سبق ان الضرائب لا تؤثر على التضخم هذا دليل اخر على ان الضرائب تاثيرها غير واضح في الاقتصاد العراقي .

جدول رقم (7)  
 يبين العلاقة بين الضرائب التي تمثل المتغير المستقل والمتغيرات المعتمدة مع معادلة الانحدار لكل متغير معتمد و لكل فترة ومعامل التحديد لهما

معامل التحديد $R^2$	معادلة الانحدار	$B_1$	$B_0$	المتغير المستقل	الفترة
0.91	$Y = -183.6 + 6.97X$	6.97	-183.6	الانفاق الاستهلاكي	1980 - 1971
0.90	$Y = 2352 + 36.9X$	36.9	2352 -	قيمة الانتاج	
معامل التحديد $R^2$	معادلة الانحدار	$B_1$	$B_0$	المتغير المستقل	الفترة
590.	$Y = -12038 + 21.2X$	21.2	-12038	الانفاق الاستهلاكي	1990 - 1981
750.	$Y = 1112 + 23.3X$	23.3	1112	قيمة الانتاج	
640.	$Y = -39.2 + 0.117X$	0.117	-39.2	الرقم القياسي لاسعار المستهلك	

الفترة	المتغير المستقل	B <sub>0</sub>	B <sub>1</sub>	معادلة الانحدار	R <sup>2</sup> معامل التحديد
1991 - 2002	الانفاق الاستهلاكي	- 699246	12.4	Y= - 699246+12.4 X	0.85
	قيمة الانتاج	555898	91.3	555898+ 91.3 X Y=	960.
	الرقم القياسي لاسعار المستهلك	26409	0.154	+0.154 X Y= 26409	0.75
الفترة	المتغير المستقل	B <sub>0</sub>	B <sub>1</sub>	معادلة الانحدار	R <sup>2</sup> معامل التحديد
2003-2004	الانفاق الاستهلاكي	9584300	15.3	Y= 9584300 + 15.3 X	1.00
	قيمة الانتاج	8263001	107.5	8263001+107.5 X Y=	1.00
	الرقم القياسي لاسعار المستهلك	134940	0.176	Y= 134940+0.176 X	1.00

الجدول من اعداد الباحثين من خلال النتائج التي ظهرت من البرنامج الاحصائي SPSS

## الاستنتاجات

1 - من خلال البيانات المستخرجة احصائياً والاختبارات الاحصائية تم التوصل الى ان الضرائب في العراق لم تاخذ دورها الحقيقي في توجيه الاقتصاد الى درجات عالية من النمو بسبب كون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي بقي يعتمد على موارد النفط في تمويل نفقاته . وماتعرض له الاقتصاد من فترات غير طبيعية ادت به الى الانهيار تقريباً .

2 - من خلال تحليل خط الانحدار بين الضرائب والاستهلاك اظهرت النتائج عكس ما تعطيه النظرية الاقتصادية التي تقول ان كلما زادت الضرائب قل دخل الفرد وبالتالي انخفض الاستهلاك ولكن العلاقة كانت موجبة وهذا غير صحيح اقتصادياً . وكذلك النتيجة بالنسبة الى بقية المؤشرات اظهرت عكس النظرية الاقتصادية التي تقول ان زيادة الضرائب تؤدي الى قلة الدخل وبالتالي قلة الادخار وقلة رؤوس الاموال المنتجة ومن ثم قلة الانتاج . ولايختلف

الحال بالنسبة الى التضخم في ظروف معينة تلجا الحكومات الى زيادة الضرائب كي تقلل من نسب التضخم اظهرت الاختبارات انه كلما زادت الضريبة زاد التضخم .

3 - وقد استنتجنا وكانت هذه الاستنتاجات معززة بتحليل احصائي وباختبارات احصائية ان الضرائب في العراق بنوعها المباشرة وغير المباشرة تاتيها غير واضح في الاقتصاد العراقي . وذلك بسبب الظروف التي مر بها العراق وما زال يعاني من هذه الظروف حروب وحصار اقتصادي ونظام قمعي وجه الاقتصاد الى اقتصاد حرب .

## التوصيات

1. تعتبر الضريبة أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدول لإدارة اقتصادياتها. فبالإضافة لكونها مصدر هام من مصادر الدخل الحكومي تعتبر الضريبة أداة فعالة لتخفيف النمو، وتوزيع الدخل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. يجب تفعيل هذا الدور الهام . من خلال اصلاحات جديفة في النظام الضريبي .
- 02 تساهم السياسة الضريبية بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق واحد من اهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء الا وهو تحقيق اعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع وهو امر تحتاجه الهيئة الاجتماعية بشكل دائم حتى تحافظ على النسيج الاجتماعي من الفجوة الحاصلة في توزيع الدخل. عليه لا بد من تشجيع المكلفين من خلال اعطاء اعفاءات للمشاريع التي تساهم في استيعاب اكبر عدد من العاطلين عن العمل وكذلك المشاريع العلمية والبحثية التي تساهم في تنشيط الصناعة والزراعة .
- 03 تقييد نمو الاستهلاك الخاص من اجل زيادة حجم الموارد المتاحة للاستثمار ( فهناك علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي ومستويات الضريبة من خلال التأثير في الاستهلاك ومن ثم



- الأدخار ومن ثم الأستثمار). ونعني هنا التأكيد على الضرائب غير المباشرة والعمل جدياً بالمباشرة في تطبيق ضريبة القيمة المضافة ولكن بصورة تدريجية بشمول السلع الكمالية أولاً مع ملاحظة اعفاء السلع الغذائية الضرورية التي تشكل جزء مهم من البطاقة التموينية واعفاء الدواء ايضاً.
- 04 ان التهرب الضريبي قد أصبح سلوكاً عاماً بكل ما يمثله من تجاوز على حقوق المجتمع، وعبت بالقانون. وبالتالي فقد أصبح ظاهرة جديرة بالدراسة.
- 05 بناء قاعدة معلومات هامة وكبيرة تشمل العراق كله والافضل انشاء دائرة خاصة تدعى بدائرة المعلومات تتبع وزارة التخطيط وتكون هذه الدائرة بمثابة بنك معلومات متكامل وتكون على اتصال مباشر بكل الدوائر المعنية.
- 06 نوصي بفرض نسبة ضريبية ثابتة على الدخل، يسمح للأفراد بالكسب وزيادة دخلهم بدون زيادة العبء الضريبي، وهو الاقتراب من الزكاة عنه من الضريبة.
- 07 فرض ضرائب على راس المال بصورة جدية تشمل رؤوس الاموال بكل انواعها.
- 08 اقتصاد السوق الموجه ومناخ الاستقرار وسهولة دخول اسواق العالم واليد العاملة المتخصصة تساهم في تأمين مناخ جيد للمستثمرين وازدهار اعمالهم. مع اعفاءات ضريبية على الدخل وعدم المبالغة في الوعاء الضريبي لانه قد يكون احد العوامل الطارئة للاستثمار هذا يساعد على احتضان الاستثمارات المحلية والاجنبية وان الدولة لدى شروعها لفرض ضرائب على الاستثمارات الاجنبية والمحلية ان تدخل في حسابها الموازنة مابين عائدات تلك الضرائب وبين ما ستجنيه اقتصادياً من خلال المشاريع الاستثمارية.

#### المصادر :

- 1 - م. عدنان يونس / التضخم ودور الضرائب المباشرة واعادة توزيع الدخل للفترة من ( 1986-1996 ) / بحث منشور / بغداد 2001 .
- 2 - الطلحة . حامد داود بحث منشور على شبكة الانترنت / 1996 .
- 3 -شبكة الانترنت / المنذر/ موضوع الموازنة التخطيطية في ضوء القران الكريم/
- 4 -ادم سمث / دراسة حول القيمة المضافة / مترجمة 2001
- 5 -قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 المعدل / وقانون ضريبة العقار رقم 162 لسنة 1959 المعدل .
- 6 -هيئة الامم المتحدة / تقارير التنمية البشرية منشورة عبر الانترنت 2004
- 7 -وزارة التخطيط والتعاون الانمائي / الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات / الدخل القومي والنتاج المحلي الاجمالي سلسلة معدلة / مديرية الحسابات القومية /2004 .

- 8 - صندوق النقد الدولي / دراسات منشورة على موقع الصندوق في شبكة الانترنت .
- 9 - د.الظاهر محمد السعودي / دروس في المالية العامة / 2002 .
- 10 - د. الراوي خاشع محمد / مدخل الى الاحصاء / 1984.
- 11 - د. محمد الزغبى / النظام الاحصائي spss 2000 / تم استخدام هذا المصدر عند استخراج البيانات الاحصائية من البرنامج نفسه spss